

Distr.: General
20 September 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
لبنان ١٧ و ١٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في الشرق الأوسط
قضية فلسطين

تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥/٦١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وهو يتضمن ردود رئيس مجلس الأمن والأطراف المعنية على المذكرات الشفوية التي أرسلها الأمين العام بناء على الطلب الوارد في الفقرة ١٨ من هذا القرار. كما يتضمن التقرير ملاحظات الأمين العام على الحالة الراهنة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وعلى الجهود الدولية التي تبذل لدفع عملية السلام قدماً، بغرض التوصل إلى حل سلمي. ويغطي التقرير الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ حتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

* A/62/150.



أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥/٦١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

٢ - وبناء على الطلب الوارد في الفقرة ١٨ من القرار المذكور أعلاه، وجهت في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٧، إلى رئيس مجلس الأمن، الرسالة التالية:

”أتشرف بالإشارة إلى القرار ٢٥/٦١، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في دورتها الحادية والستين، في إطار بند جدول الأعمال المعنون ’قضية فلسطين‘.

”ولاضطاعي بمسؤوليات تقديم التقرير المطلوب مني بموجب هذا القرار، أكون ممتناً لو تفضلتم بموافاتي بآراء مجلس الأمن بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧.“

٣ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ورد من مجلس الأمن الرد التالي:

”لا تزال الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، تشكل أحد أهم البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن. إذ يواصل المجلس النظر بصورة منتظمة في هذه الحالة، بما في ذلك قضية فلسطين، خصوصاً عن طريق الإحاطات الشهرية التي يقدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية والمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وكبار موظفي الأمانة العامة، وتعقبها جلسة نقاش مفتوح للمجلس أو مشاورات.

”وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2006/51) تلاه رئيس المجلس. وفي تلك المناسبة، شدد المجلس على أن التفاوض هو السبيل الوحيد الكفيل بتحقيق السلام والازدهار لشعوب منطقة الشرق الأوسط بأكملها، ورحب بالاتفاق بين رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، على اتفاق الوقف المتبادل لإطلاق النار في غزة، الذي وُقِع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. كما شجع الطرفين على الدخول في مفاوضات مباشرة وأعاد تأكيد الدور الحيوي الذي تؤديه اللجنة الرباعية في تقديم المساعدة اللازمة إلى الطرفين.

”وفي مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، نظر مجلس الأمن في مسودة إعلان رئاسي اقترحه إندونيسيا، بهدف الحفاظ على الزخم الذي ولدته التطورات الإيجابية

على الأرض، من بينها اتفاق وقف إطلاق النار والتفاهات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الذي عُقد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بين رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس. غير أن مسودة الإعلان لم تعتمد بسبب اختلاف الآراء بشأنها.

”وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، ركزت، بسبب تفاقم الأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، على المبادرات الرامية إلى إحياء عملية السلام وعلى ضرورة الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار.

”وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧، عقد مجلس الأمن جلسة نقاش مفتوح بشأن الحالة في الشرق الأوسط، قدم فيها إحاطةً المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ألفارو دي سوتو. وأخذ أعضاء المجلس علماً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه تحت قيادة المملكة العربية السعودية بين حماس وفتح في مكة في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧، بغرض وضع حد للاشتباكات الأخوية بين الفلسطينيين.

”وأعرب عدة أعضاء في المجلس عن عميق قلقهم إزاء العنف الناجم عن أعمال البناء التي تنفذ قرب المسجد الأقصى التي أدت إلى إثارة التوتر في الأراضي الفلسطينية والبلدان الإسلامية.

”وفي ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، استمع أعضاء المجلس إلى عرض قدمه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، تلتها مشاورات بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

”وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، نظر المجلس في التقرير الذي رفعته عقب زيارتك إلى الشرق الأوسط والاجتماعات التي عقدتم أثناء مؤتمر قمة الجامعة العربية الذي عُقد في الرياض (المملكة العربية السعودية) يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ وعلى هامشه، التي تناولت، ضمن مسائل أخرى، مسألة إحياء عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

”وفي ١٥ و ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧، تبادلنا رسائل بشأن تعيين السيد مايكل ويليامز منسقا خاصا لعملية السلام في الشرق الأوسط، وممثلا شخصيا للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، خلفا للسيد ألفارو دي سوتو.

”وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٧، تلت العرض الذي قدمه وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لين باسكو، مشاورات تناولت مسألة الشرق الأوسط. وشجب أعضاء المجلس بشكل عام تجدد العنف وحثوا الطرفين على ضبط النفس. وأعربوا عن أملهم بزيادة اللجنة الرباعية المعنية بمسألة الشرق الأوسط انخراطها في المسعى المبذول لإحياء عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

”وفي ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، أدلى رئيس مجلس الأمن ببيان صحفي عن انهيار وقف إطلاق النار في قطاع غزة، أعرب فيه أعضاء المجلس عن بالغ قلقهم إزاء اشتداد أعمال العنف الناجمة عنه.

”وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أطلعتم المجلس على نتائج اجتماع اللجنة الرباعية المعنية بمسألة الشرق الأوسط، الذي عُقد في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٧.

”وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أجرى المجلس مشاورات، بشكل خاص، بشأن الحالة السائدة في فلسطين. فشجب الأحداث الخطيرة التي شهدتها غزة والضفة الغربية وأدت إلى حل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وإلى إعلان حالة الطوارئ.

”وناشد أعضاء المجلس الفلسطينيين تسوية خلافاتهم بالوسائل السلمية عبر الحوار. وتم التشديد بشكل خاص على تفاقم الحالة الإنسانية في غزة. ورحب عدة أعضاء في المجلس بالتدابير المتخذة الرامية إلى رفع الحصار المالي المفروض على فلسطين منذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية.

”وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٧، استمع المجلس إلى عرض عام قدمه السيد مايكل ويليامز، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تم فيه التشديد على تواصل أعمال العنف وعلى تفاقم الحالة الإنسانية في غزة.

”بشأن هذه النقطة الأخيرة، اقترحت قطر وإندونيسيا مسودة إعلان رئاسي بشأن تفاقم الحالة الإنسانية في غزة، غير أنها لم تعتمد بسبب اختلاف الآراء بشأنها.

”وفي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، عقد المجلس جلسة نقاش مفتوح بشأن الحالة في الشرق الأوسط. واستمع المجلس إلى الإحاطة الأخيرة التي قدمها السيد مايكل ويليامز كمنسق خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

”وأشاد أعضاء المجلس بما أنجزه السيد ويليامز كمنسق خاص، وأعربوا عن أملهم بأن يفضي الزخم الدبلوماسي الذي وصفه السيد ويليامز (الحوار الجوهري

الجاري بين رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، والاجتماعات الدولية الهامة المقبلة بشأن الشرق الأوسط، لا سيما الاجتماع الذي دعا إليه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى تمهيد الطريق أمام تحقيق تقدم كبير في درب العثور على حل. وأعرب أعضاء المجلس عن رأيهم في أن اتخاذ خطوات مجدية في الميدان مفيد لمساندة هذه العملية الدبلوماسية.

”ويواصل المجلس استعراضه الفعلي للحالة المتغيرة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين، عبر الإحاطات الشهرية والاجتماعات المفتوحة والمشاورات غير الرسمية. وأثناء هذه الاجتماعات، يعرب أعضاء المجلس من جديد عن تأييدهم التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط تقوم على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ونتائج مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام والاتفاقات السابقة التي توصل إليها الأطراف ومبادرة السلام العربية التي أعيد تأكيدها في مؤتمر القمة الذي عقدته جامعة الدول العربية في الرياض.

٤ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ أرسلتها إلى الأطراف المعنية، طلبت من حكومات الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر، فضلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية، إطلاعي على موقفها بشأن أي خطوات اتخذتها لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من هذا القرار. وحتى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، كان قد ورد الردان التاليان:

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

”كما تعلمون، صوتت إسرائيل ضد هذا القرار، على غرار ما فعلته مراراً وتكراراً ضد قرارات مماثلة اعتمدتها الجمعية العامة خلال دورات سابقة. ونظراً لأن الحالة في الشرق الأوسط تمر بمرحلة شديدة الدقة، تود إسرائيل أن تسجل مرة أخرى موقفها من هذه المسألة.

”الإرهاب الفلسطيني مستمر. والاعتداءات بمدافع الهاون وصواريخ القسام التي يطلقها إرهابيون فلسطينيون من قطاع غزة على البلدات الإسرائيلية في الجنوب، مشهد يومي. وعلى امتداد الشهر الماضي، أطلق إرهابيون فلسطينيون صواريخ عديدة، مما رفع عدد صواريخ القسام التي سقطت على الأرض الإسرائيلية أثناء العام الماضي إلى أكثر من ١٠٠٠ صاروخ، مسفرة عن وفيات ومئات الإصابات وأضرار كبيرة في الممتلكات التي شملت مدارس وحضانات للأطفال ومناطق سكنية.

وما زالت حماس تحتجز الجندي جلعاد شاليط منذ أن اختطفته المنظمة الإرهابية قبل أكثر من عام خلا. ويمثل اختطافه أيضا حالة إنسانية ملحة.

”وما فتئ الإرهابيون الفلسطينيون يهربون الأسلحة عبر الحدود الجنوبية. ويستخدم الإرهابيون الأنفاق المحفورة في عمق الأرض لنقل الأسلحة والذخائر الأخرى. ويشكل تراكم الأسلحة تهديدا جسيما، ولا بد من تكثيف الجهود لوضع حد نهائي لموجة تهريب الأسلحة.

”وإن أعمال العنف المرعبة التي وقعت في حزيران/يونيه الماضي وتسببت في وفاة وإصابة عدد لا يحصى من الفلسطينيين الأبرياء، تعرض المنطقة للخطر. علاوة على ذلك، أفضى تهريب حماس للمجتمع الفلسطيني إلى خلق حالة إنسانية خطيرة في قطاع غزة. ومع ذلك، ما زالت إسرائيل ملتزمة بالعمل على وصول المساعدات الإنسانية اللازمة إلى الفلسطينيين في قطاع غزة. وعلى الرغم من مغادرة القوات الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية المعابر الموجودة بين القطاع وإسرائيل، اتخذت الترتيبات اللازمة لدخول المساعدات الإنسانية وغيرها من اللوازم إلى القطاع والخروج منه عبر هذه المعابر. فمنذ ١٩ حزيران/يونيه، نُقل أكثر من ٥٠.٠٠٠ طن من المساعدات عن طريق معبر صوفا، وأكثر من ٤.٠٠٠ طن عن طريق معبر كيريم شالوم. وتواصل إسرائيل أنشطة التنسيق التي تنفذها ميدانيا، بالعمل عبر القنوات المناسبة لكفالة مرور المساعدات وغيرها من المواد. وهي ملتزمة بالعمل مع قيادة فلسطينية تؤيد السلام وتنبذ العنف. وكمثال واحد فقط على ذلك، أفرجت إسرائيل في ٢٠ تموز/يوليه عن ٢٥٥ أسيرا فلسطينيا كانوا في السجون الإسرائيلية لارتباطهم بأنشطة إرهابية. والشهر الماضي، عُقد عدد من الاجتماعات لوضع اللبنة اللازمة لفتح أفق سياسي ولمواصلة الحوار بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وأبرز هذه الاجتماعات كان الاجتماع الذي عُقد في ٦ آب/أغسطس في أريحا بين رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت والرئيس محمود عباس. وتأمل إسرائيل بالعمل مع نظرائها المعتدلين في المنطقة للتوصل إلى تفاهم مشترك ووضع إطار يتيح لإسرائيل والفلسطينيين خطو خطوات باتجاه بدء عملية ثنائية. ولا بد من التشديد على أن هذه العملية ينبغي أن تحظى بدعم الدول المعتدلة التي تشاطرنا رأينا في المنطقة والمجتمع الدولي، لكن لا يمكن أن تكون بديلا عن الحوار الإسرائيلي الفلسطيني المباشر.

”ولا يمكن لقرار الجمعية العامة ٢٥/٦١ أيضا أن يكون بديلا عن الحوار الإسرائيلي الفلسطيني المباشر. فبدلا من إشاعته رؤيةً تقرر بحقوق كلا الطرفين وواجباتهما، يحجب الجهود التي يبذلها الطرفان لتحقيق نتائج عبر التفاوض. إن هذا النوع من القرارات التي تناصر فريقا دون آخر هو الذي يضعف فعالية الأمم المتحدة وكفاءة الجمعية العامة“.

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

”بقيت الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطيرة لدى كتابة هذه المذكرة، فالوضع الإنساني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني يتدهور على جميع الجبهات منذ اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٥/٦١. وساد أوساط الفلسطينيين جوٌّ من الكآبة في حزيران/يونيه من العام الجاري الذي سجل مرور أربعين عاما على الذكرى الأربعين لاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية. وما زال الشعب الفلسطيني للأسف شعبا بلا دولة ومسلوب الممتلكات ومضطهدا، يعاني من المشقات المتفاقمة التي يواجهها في سياق كفاحه الدائم لتفعيل حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف التي يجب أن يتمتع بها، بما فيها الحق في تقرير المصير. وإن كل عام يمر لهو شاهد على ازدياد الظلم الذي يلحق بالشعب الفلسطيني، بما فيه اللاجئين الفلسطينيون، وعلى مواصلة الدوس على كرامته الإنسانية وعلى تفتيت نسيج المجتمع الفلسطيني.“

”وفي حين لم ينفذ بعد القرار ٢٥/٦١ ولا القرارات التي سبقتها، وبينما تراوح عملية السلام مكانها رغم الجهود المبذولة لإحيائها، استغلت إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عامل الوقت وبقاء المجتمع الدولي مكتوف الأيدي، لتواصل تنفيذ سياساتها وإجراءاتها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. والنتيجة أن إسرائيل تمضي في انتهاك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني وخلق حتى مزيد من الوقائع غير القانونية ميدانيا في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وهذا ما يؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية وتقطيع أوصال الأرض الفلسطينية أكثر مما هي عليه الآن، مما يهدد بشدة إمكانية تطبيق حل الدولتين، الذي يشكل لب أي حل سياسي، ويزيد من حدة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.“

”إن الإجراءات اليومية التي تنفذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تتنافى تماما مع أحكام قرار الجمعية العامة المتعلق بالبند المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ وتنتهك مبادئ القانون الدولي انتهاكا كاملا. وإن إسرائيل، بدلا من تقيدها بالقانون وبقرارات الأمم المتحدة والسعي فعليا لتحقيق السلام، ماضية في أعمالها في حال سافرة من الإفلات من العقاب، ناكرة على الشعب الفلسطيني حقوقه ومرتكبة انتهاكات جسيمة، لا سيما قيامها بانتظام بانتهاك حقوق الإنسان وتنفيذ أعمال إرهاب الدولة وجرائم حرب بمحقة.

”ومنذ اتخاذ القرار ٢٥/٦١، لم توقف السلطة القائمة بالاحتلال حملتها العسكرية الوحشية ضد السكان المدنيين الفلسطينيين، هؤلاء السكان العزل الذين يحق لهم الحصول على الحماية بموجب القانون الإنساني الدولي. فقتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية وجرحت أعدادا إضافية من المدنيين الفلسطينيين بلغت المئات، بمن فيهم أطفال، في الهجمات والغارات العسكرية الكثيفة على الأرض الفلسطينية المحتلة، التي تتميز عادة بالاستخدام المفرط والعشوائي للقوة واللجوء بكثرة إلى عمليات القتل بدون محاكمة. ومنذ اتخاذ القرار ٢٥/٦١ حتى تاريخ هذه المذكرة، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٨٤ مدنيا فلسطينيا. ومضت أيضا في تدمير الممتلكات الفلسطينية بشكل عشوائي، بما فيها المنازل والأراضي الزراعية والبساتين والبنى التحتية المدنية الحيوية والممتلكات الثقافية والدينية والتاريخية والمؤسسات الوطنية، مما يؤدي إلى نزوح المزيد من المدنيين وتحويلهم إلى مشردين لا منازل لهم وخسارة سبل الرزق والإضرار بالبيئة. إن مثل هذه الهجمات العسكرية غير القانونية والقاتلة والمدمرة التي تشنها السلطة القائمة بالاحتلال لا تزيد من معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين على جميع الصعد فحسب، بل إنها أيضا توجج حالات التوتر وتدمر دوامة العنف بين الجانبين.

”وتواصل إسرائيل أيضا احتجازها وسجنها بشكل غير قانوني وتعسفي لما يربو على ١١ ٠٠٠ فلسطيني، من ضمنهم ما لا يقل عن ١١٢ امرأة و ٣٠٠ طفل، وما زالت تقوم يوميا بحملات اعتقال. وهؤلاء المدنيون يُحتجزون عادة في ظروف غير إنسانية، ويقاسون المضايقة وسوء المعاملة الجسدية والنفسية، ويخضع العديد منهم للتعذيب، ونادرا ما يمنحون فرصة الحصول على محاكمة عادلة، ويحرم العديد منهم من زيارات أسرهم التي تمنعهم السلطة القائمة بالاحتلال منعاً باتاً من رؤية الأسرى ومن معرفة أي معلومات عنهم. إضافة إلى ذلك، ما برحت إسرائيل تسجن بشكل غير قانوني عدة مسؤولين فلسطينيين منتخبين ديمقراطيا.

”وفي الوقت نفسه، تمضي إسرائيل في حملتها الاستيطانية غير الشرعية عبر بناء المستوطنات والجدار والطرق الالتفافية وإقامة حواجز التفتيش في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبعد مرور هذا العدد الكبير من العقود من ارتكاب إسرائيل انتهاكات بصورة منهجية ودائمة، يتبدى بشكل صارخ أن القصد من تنفيذ السلطة القائمة بالاحتلال سياساتها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني هو اضطهاد السكان الفلسطينيين برمتهم وإبقاؤهم تحت الحصار بينما ترسخ احتلالها غير القانوني للأرض الفلسطينية - وهو أطول احتلال في التاريخ المعاصر - بغية ضم أعظم قسم ممكن من الأرض بحكم الأمر الواقع. وتقوم إسرائيل بذلك انتهاكا منها بشكل صارخ لمادة القانون الدولي المتعلقة بعدم مقبولية وضع اليد على الأرض بالقوة وخرقا لاتفاقية جنيف الرابعة والبروتوكول الإضافي الأول.

”ومنذ عام ١٩٦٧ وحتى اليوم والسلطة القائمة بالاحتلال ماضية دوما هوادة في حملتها الاستيطانية، فتصادر آلاف الدوغمات من الأراضي الفلسطينية وتدمر الآلاف من ممتلكات الفلسطينيين وتفرض عددا لا يحصى من التدابير غير القانونية لتحقيق هذا الهدف. ويشكل بناء إسرائيل المستوطنات غير الشرعية وتوسيعها وتحصينها مشروعا واسع النطاق. وأكدت الهيئات الرئيسية التابعة للأمم المتحدة صراحة عدم شرعية هذه المستوطنات ودعت إلى إزالتها. غير أن الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، تضم الآن ١٦١ مستوطنة وما لا يقل عن ٩٦ نقطة استيطانية. وتُقل أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ مستوطن إسرائيلي - العديد منهم مسلحون ومتعصبون يتحرشون بالسكان المدنيين الفلسطينيين ويرعبونهم بشكل دائم - بشكل غير قانوني إلى هذه المستوطنات، وما زالوا ينقلون إليها بصفة يومية. ويتسارع بناء المستوطنات بشكل خاص داخل القدس الشرقية المحتلة وفي محيطها، مع إعلان السلطة القائمة بالاحتلال اعتزامها خلق وجود يهودي يربط القدس الشرقية بالمستوطنات الكبرى في الضفة الغربية، خاصة عبر ما يدعى الخطة E-1، ما يؤدي إلى عزل المدينة وسكانها عزلا تاما عن بقية الأرض الفلسطينية المحتلة والمضي في تهويد المدينة.

”وعلى امتداد السنوات الأربع الأخيرة، اشتدت حملة الاستيطان هذه مع قيام السلطة القائمة بالاحتلال بشكل غير قانوني ببناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية المحتلة وفي محيطها، المرتبط ارتباطا عضويا بالمستوطنات والرامي إلى ترسيخ المستوطنات والمضي في اغتصاب الأرض. واعتبرت

محكمة العدل الدولية والجمعية العامة هذا الجدار غير شرعي وطالبنا إسرائيل بإزالته ودفع التعويضات عن الأضرار التي تسبب بها. لكن بناء الجدار يتواصل دونما هوادة في عام ٢٠٠٧. فبلدات بكاملها تدمر وآلاف الفلسطينيين يتزحون بفعل جدار الفصل العنصري هذا الذي يعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، فيتحول العديد منها إلى جيوب محاصرة، الأمر الذي يسفر عن خراب اقتصادي واجتماعي واسع النطاق بسبب قطع سبل الرزق، لا سيما تلك المتصلة بالزراعة، والحيلولة، في جملة أمور، دون ارتياد المؤسسات التعليمية والحصول على الغذاء وإمدادات المياه والرعاية الطبية وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الضرورية.

”إلا أن إسرائيل، وفي إطار عقوبة جماعية أخرى ضد الشعب الفلسطيني، تحافظ على شبكة طرق تنم عن تمييز إذ أنها مخصصة للإسرائيليين دون سواهم، وعلى نظام تصاريح عنصري وعلى أكثر من ٥٥٠ حاجز تفتيش وحاجز اسمنتية على الطرق، بما فيها المئات من الحواجز الطيارة شهريا، وذلك في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وبهذه التدابير، تفرض السلطة القائمة بالاحتلال عمليات إغلاق وقيودا صارمة لفترات زمنية طويلة على حركة الفلسطينيين والسلع الفلسطينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وإليها ومنها. وتنتهك هذه التدابير حرية حركة الفلسطينيين والعديد من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتعوا بها، وما زالت تلحق الضرر بالاقتصاد وتقوض التنمية وتزيد حدة الأزمة الإنسانية. وكثيرة هي أيضا المعلومات الموثقة بشأن ما يعانيه الفلسطينيون عند حواجز التفتيش هذه من مضايقات واعتداءات جسدية وإهانات، فضلا عن الوفيات والولادات العديدة التي تحدث عند هذه الحواجز، إذ إن السلطة القائمة بالاحتلال كثيرا ما تمنع المدنيين من الوصول إلى المستشفيات. وفي هذا الصدد، لا تزال السلطة القائمة بالاحتلال أيضا تعيق حركة العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والطبية ووصولهم إلى المحتاجين، بمن فيهم موظفو وكالات الأمم المتحدة، الأمر الذي يحول دون تزويد السكان المدنيين بالخدمات الضرورية ودون توفير الأغذية والرعاية الطبية الطارئة.

”وبالنسبة لعمليات الإغلاق، فإن قطاع غزة هو الأكثر تعرضا لها. وانتهاكا لاتفاق التنقل والعبور المبرم في عام ٢٠٠٥، كثيرا ما يُغلق معبر رفح في وجه الأشخاص ومعبر كارني في وجه السلع، وحينما يُفتحان، لا يُسمح بعبورهما إلا لقدر محدود من الأشخاص والسلع. وعمدت إسرائيل، لدى كتابة هذه المذكرة، إلى إقفال المعبرين إلى ما لا نهاية. وأدى هذا الأمر، ضمن أمور أخرى، إلى بقاء

ما يربو على ٦٠٠٠ فلسطيني عالقيين على الجانب المصري من رفح في ظروف إنسانية مزرية، من ضمنهم أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني كانوا قد سافروا إلى مصر لتلقي العلاج الطبي، و١٦ لقوا حتفهم قرب المعبر بسبب طول انتظارهم في ظروف غير إنسانية. علاوة على ذلك، تركت عمليات الإغلاق آثارا سلبية جسيمة على اقتصاد غزة، فالسلع المخصصة للتصدير تتلف عادة قبل بلوغها وجهتها، مما يفضي إلى خسارة الدخل وسبل الرزق. ويعاني قطاع غزة غالبا من نقص في إمدادات السلع الأساسية، فتتردى الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية السيئة أصلا. علاوة على ذلك، ما زال القطاع معزولا عن الضفة الغربية.

”إن القصد من هذه التدابير الإسرائيلية غير القانونية واضح وهو التحكم التام بحركة الشعب الفلسطيني وحصره في كانتونات تسودها أوضاع لا تطاق ومعزولة عن بعضها البعض وغير قابلة للاستمرار. والنتيجة المروعة لحملة الاستيطان الإسرائيلية الجماعية وغير القانونية هذه هي تقسيم الأرض الفلسطينية إلى عدة بانتوستانات معزول كل منها عن الآخر وغير متصل أحدها بالآخر. إن جميع هذه الممارسات والتدابير الإسرائيلية غير الشرعية تحدث تغييرا كبيرا في التركيبة السكانية والخصائص والطبيعة الجغرافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتقضي على اتصال الأراضي بعضها ببعض وعلى وحدتها، مما يضيق آفاق تحقيق حل الدولتين.

”كما أن حياة الفلسطينيين، بجميع أوجهها، ما زالت تتأثر سلبا غاية التأثير بالسياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية واللاإنسانية التي تم سردها أعلاه. والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية خطيرة للغاية. ومستويات الفقر والبطالة والجوع ارتفعت ارتفاعا حادا، وما برح الشعور بالإحباط وانعدام الأمن واليأس عميقا، وأضحى الصراع اليومي للبقاء أشد صعوبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بخاصة في قطاع غزة الذي يزداد فقرا. وفي العام الماضي، تفاقمت هذه الأوضاع الخطرة في الأرض الفلسطينية المحتلة جراء استمرار العقوبات المالية غير العادلة والعقابية التي فرضت على الشعب الفلسطيني على إثر الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. واليوم، يعيش ما لا يقل عن نسبة ٧٠ في المائة من السكان المدنيين الفلسطينيين في الفقر وتعتمد زهاء نسبة ٥٠ في المائة من السكان على المساعدات الغذائية.

”إنها لمفارقة مأساوية أن تُفرض على الشعب الفلسطيني - وهو شعب محتل - عقوبات وشرط تلو شرط، في حين أن إسرائيل، رغم عقود من انتهاكها القانون انتهاكا منتظما وجسيما، لم تخضع قط لأي عقوبات. وبشكل عام، إن نظام العقوبات هذا، إضافة إلى حجز إسرائيل الإيرادات الضريبية الفلسطينية، انتهاكا منها لبروتوكول باريس، يتسبب للسلطة الفلسطينية بأزمة مالية خانقة، تشل قدرتها على العمل بفعالية، وبتدري وضع المؤسسات الفلسطينية والخدمات العامة وبتراجعها، وخصوصا في قطاعي الصحة والتعليم. ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني أشد المعاناة من الآثار القصيرة والمتوسطة الأجل لهذا الحصار المجحف، غير المنطقي، واللاأخلاقي.

”ومما لا يرقى إليه شك في هذا الصدد أن نظام العقوبات قد أسهم بشكل كبير في تردي الأوضاع الشديد وتصاعد حدة التوتر في قطاع غزة، الأمر الذي، بدوره، أذكى نيران سلسلة من عمليات التقاتل الداخلي بين الفصيلين السياسيين الفلسطينيين وأدى إلى انهيار الوضع انهيارا تاما في حزيران/يونيه، مع ما رافق ذلك من أعمال إجرامية مؤسفة ارتكبتها ميليشيات خارجة على القانون موالية لحماس سيطرت على مؤسسات السلطة الفلسطينية في قطاع غزة. في أعقاب هذه التطورات، شكل رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، بداية حكومة طوارئ تحولت إلى حكومة مؤقتة، وهو يواصل بذل جهوده لجلب الهدوء والاستقرار للشعب الفلسطيني وتركيز الطاقات مجددا على استئناف مفاوضات السلام.

”غير أن الأزمة على الأرض مستمرة، ومردها في المقام الأول مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تنفيذ سياساتها وممارساتها غير القانونية كافة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتبعات السلبية التي تخلفها العقوبات، التي عطّلت جهود السلام. لذا تبقى الحالة الراهنة متأزمة وتبدو آفاق التوصل إلى تسوية سلمية لقضية فلسطين أبعد منالا.

”وإن المساعي العديدة التي بُذلت والمبادرات الكثيرة التي أُتخذت على امتداد السنوات الماضية، والقرارات التي لا تحصى التي اعتمدها الأمم المتحدة، لم تنجح للأسف في وضع حد لهذا الصراع ولا في إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. بيد أن السبب ليس لوجود عيب في القرارات. بل على العكس من ذلك، إذ إن القرارات العديدة التي اعتمدها الأمم المتحدة، بما فيها القرار السنوي بشأن البند المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ وكذلك

فتوى محكمة العدل الدولية (٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤)، تعالج بشكل عادل وشامل وواقعي، المسائل التي تشكل جوهر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتحدد بشكل شديد الوضوح الشروط التي لا بد منها لوضع حد لمحنة الشعب الفلسطيني ولحل هذا الصراع. لكن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ظلت على تصليبها ضاربة عرض الحائط بهذه القرارات ومنتهكة القانون الدولي ولا سيما القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان. ومما لا ريب فيه أن سكوت المجتمع الدولي عن تواصل هذه الانتهاكات والحروق الخطيرة للقانون قد ساعد السلطة القائمة بالاحتلال في إفلاتها من العقاب. ويتعين وضع حد لهذه الحلقة المفرغة.

”ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة لمعالجة هذه الحالة المجحفة وغير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، لأن استمرارها لا يطاق. ويستحيل تحقيق السلام والأمن والازدهار في الشرق الأوسط ما لم تحل قضية فلسطين، التي تمثل جوهر الصراع العربي الإسرائيلي. ولو تم تنفيذ قرارات الأمم المتحدة العديدة ذات الصلة بهذه الأزمة، ولا سيما القرار ٢٥/٦١، لكان هذا الصراع قد انتهى منذ وقت طويل. وما زالت هذه القرارات صالحة، والمبادئ والمواقف الواردة فيها تُشكل دعائم عملية السلام وأسس حل هذا الصراع الذي طال أمده.

”ويجب أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته إزاء القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة عن طريق اتخاذ تدابير عملية لكفالة احترام هذا القانون وتنفيذ هذه القرارات، وبالتالي تحميل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تبعات أفعالها ووضع حد لإفلاتها من العقاب وإرغامها على الوفاء بواجباتها القانونية. وهذه الخطوات وحدها هي الكفيلة بفتح صفحة جديدة يمكن فيها تنفيذ الشروط اللازمة لإحلال سلام عادل ودائم.

”ورغم جميع الصعوبات والتحديات، يجب أن يبقى هدفنا الأول والأخير إحلال هذا السلام الذي يكمن في صميمه الحل المتمحور حول قيام دولتين هما إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب بسلام وأمن على أساس حدود عام ١٩٦٧. وهذا ما يعترف به المجتمع الدولي في القرار ٢٥/٦١. وبهذا الصدد، يستدعي تقييم حالة تنفيذ هذا القرار على الأقل إجراء استعراض وجيز لما يدعو إليه المجتمع الدولي في الفقرات التي تشكل منطوق القرار المذكور.

”وبينما أكدت الجمعية العامة من جديد، في جملة أمور، ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية وتكثيف كل الجهود لتحقيق ذلك، وأكدت من جديد أيضا

تأييدها الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط ودعت إلى الوفاء بما عليها من واجبات بمقتضى خريطة الطريق، أدّت التطورات التي شهدتها الأرض الفلسطينية المحتلة السنة الماضية، والناجمة بمعظمها من السياسات والممارسات غير القانونية التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على النحو المفصل أعلاه، إلى تعطيل مثل هذه الجهود. مع ذلك، لا تزال فرص تحقيق السلام مفتوحة أمامنا ويجب اغتنامها.

”إن القيادة الفلسطينية ملتزمة بالتوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي للصراع، وأكدت مرارا وتكرارا التزامها بعملية السلام على الأساس المتفق عليه وبالاتفاقات المبرمة بين الطرفين وخريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. والواقع أنّ الطرف الفلسطيني مدّ يد السلام تكرارا مبديا استعدادا للشروع في مفاوضات الوضع النهائي بدون شروط، وفي تطور هام جدا حصل العام الماضي، كلفت جميع الفئات السياسية الرئيس عباس التفاوض بشأن تسوية سلمية نهائية مع إسرائيل.

”وإنه لأمر بارز، إضافة إلى ذلك، أن تكون القمة العربية قررت تحديد وإعادة إحياء مبادرة السلام العربية التي لا تزال تمثل أساسا عادلا لإحلال السلام. فبموجب هذه المبادرة، عُرض على إسرائيل السلام التام والتطبيع الكامل للعلاقات لقاء انسحابها الكامل من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود عام ١٩٦٧ تكون القدس الشرقية عاصمتها، فضلا عن حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين حلا على أساس قرار الجمعية العامة حلا عادلا ومتفقا ١٩٤ (د-٣) الصادر عام ١٩٤٨. وقد رحبت الجمعية العامة بهذه المبادرة وينبغي لها أن تواصل مساندة ترويجها. وفي الوقت نفسه، قررت اللجنة الرباعية مؤخرا تحديد طاقاتها وتفعيل نشاطها عن طريق عقد المزيد من الاجتماعات، خاصة بين الطرفين، من أجل الحث على تنفيذ خريطة الطريق، وينبغي أيضا المضي في مؤازرة جهودها. وينبغي اللجنة الرباعية والطرف العربي اتخاذ التدابير الكفيلة ببناء الثقة بين الطرفين، إلى جانب دعم جميع الجهود الأخرى المبذولة لكي يستقر الوضع ولإطلاق عملية السلام مجددا، بما في ذلك دعوة الرئيس الأمريكي جورج بوش في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى عقد اجتماع دولي لهذا الغرض في خريف عام ٢٠٠٧.

”وفي القرار ٢٥/٦١، أهابت أيضا الجمعية العامة بالطرفين بذل كل ما يلزم من جهود لوقف تدهور الحالة والرجوع عن جميع التدابير المتخذة على الأرض منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والقيام فورا باستئناف مفاوضات السلام المباشرة،

وأكدت ضرورة الإسراع في الانسحاب من المراكز السكانية الفلسطينية التي احتلتها من جديد والوقف الكامل لجميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات العسكرية وعمليات التدمير وأعمال الإرهاب. ومن دواعي الأسف الشديد أنّ هذه الدعوات ظلت حبرا على ورق وأنّ الحالة ما فتئت تتدهور. إضافة إلى ذلك، ورغم الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ودعوة المجتمع الدولي إلى حل جميع المسائل المتبقية في القطاع، تدهور الوضع إلى حد لم يسبق له مثيل إذ واصلت إسرائيل شن اعتداءاتها ضد السكان المدنيين وانتهاك اتفاق التنقل والعبور وإخضاع غزة لحصار شامل.

”والفقرات ١١ و ١٢ و ١٣ من منطوق القرار ٢٥/٦١ شديدة الأهمية. فتوقف إسرائيل الكامل عن انتهاك القانون الدولي، لا سيما وقف حملاتها الاستيطانية غير القانونية وجميع الخروقات والانتهاكات الخطيرة الأخرى، أمر لا بد منه لإنقاذ احتمالات تحقيق السلام.

”وبهذا الصدد، طلبت الجمعية العامة من إسرائيل التقيد الصارم بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووقف جميع تدابيرها غير المشروعة وإجراءاتها الأحادية الجانب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الرامية إلى تغيير طابع هذه الأرض ووضعها، بوسائل منها ضم الأراضي بحكم الواقع، وبالتالي استباق النتائج النهائية لمفاوضات السلام. وطالبت إسرائيل أيضا بالامتناع لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، حسبما هو مبين في الفتوى وحسبما هو مطلوب في القرارين دإط - ١٣/١٠ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ و دإط - ١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤. إضافة إلى ذلك، كررت الجمعية العامة مطالبتها بالوقف الكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن تنفيذا كاملا. غير أنّ ما يؤسف له أنّ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تمثل لأيّ من هذه المطالب، بل إنها تواصل في الواقع ارتكاب الانتهاكات وبشكل فاضح، وذلك إلى حد بعيد على حساب البحث عن تسوية سلمية. ويتعين على الجمعية العامة بالتالي أن تواصل مطالبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتقيد بالقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة والكف عن جميع هذه الأعمال غير القانونية، وينبغي لها النظر جديا في اتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل على تنفيذ هذه المطالب.

”والفقرات ١٤ و ١٥ و ١٦ من منطوق القرار ٢٥/٦١ هي أيضا جوهرية بالنسبة لهذا القرار وكذلك لتسوية قضية فلسطين ككل بالوسائل السلمية. وتشكل عناصر هذه الفقرات الشروط الرئيسية التي لا بد منها لإقامة سلام عادل ودائم، ويجب المضي في بذل جميع الجهود من أجل الوفاء بها.

”وأصبحت المساعدات أكثر أهمية من أي وقت مضى في ضوء التردّي المستمر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية خلال السنة الماضية، وتدهور الاقتصاد وفساد المؤسسات الوطنية الفلسطينية.

”أخيرا، نحث الأمين العام على بذل جميع الجهود المطلوبة في الفقرة ١٨ من منطوق القرار، مسترشدا بالميثاق ومستندا إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وتقع بالفعل على عاتق الأمم المتحدة ككل مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين حتى تُحل من جميع جوانبها وفقا للقانون الدولي. وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل بشكل منسق لتنفيذ جميع قراراتها ذات الصلة بالموضوع، التي تشكل الدعائم لإحلال سلام عادل ودائم وشامل.

”وبما أنّ القرار ٢٥/٦١ لم ينفذ للأسف حتى الآن، فإن من واجب الجمعية العامة مواصلة بذل جهودها من أجل تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية عبر عدة وسائل من بينها تنفيذ أحكام هذا القرار الهام. ويتعين بذل جهود جادة لاحترام القانون وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإعمال الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف في دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمتها، وبالتالي تيسير إحلال السلام والاستقرار والأمن لكلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وللمنطقة برمتها. وبناء على ذلك، وفي ضوء الحالة العصيبة السائدة حاليا، يتعين على المجتمع الدولي العمل بشكل جماعي لإرغام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الامتثال لقراري الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن الأخرى ذات الصلة بالموضوع، والوفاء بما عليها من واجبات. بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة وعهود حقوق الإنسان، والتقييد الكامل بفتوى محكمة العدل الدولية. فاتخاذ المجتمع الدولي مثل هذه الإجراءات سيسهم إسهاما ملموسا في دفع عملية السلام وتسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية في نهاية المطاف“.

ثانياً - الملاحظات

٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مضت الاضطرابات السياسية وفرض الوقائع على الأرض في تعطيل الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سلمي لقضية فلسطين. إنما سُجل تطور إيجابي ألا وهو استئناف الحوار الثنائي بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية، في إطار تجديد الالتزام الإقليمي والدولي، للمساعدة على تنفيذ الرؤية المتمثلة في قيام دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

٦ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير تنافسا حادا بين الفلسطينيين الموالين لفتح والفلسطينيين الموالين لحماس في غزة، ونسفت حلقات العنف الشديد الجهود المبذولة لردم الهوة بينهم. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٧، بعد سنة على فرض العزلة على حكومة السلطة الفلسطينية التي ترأسها حماس، تم التوصل، برعاية الملك عبد الله عاهل المملكة العربية السعودية، إلى اتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية تحترم الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية. وكلف الرئيس عباس بالتالي رئيس الوزراء هنية بتشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

٧ - وشجعت اللجنة الرباعية، التي كانت قد أفادت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أنه يتحتم على الجهات المانحة النظر في تقديم المساعدة إلى أي حكومة فلسطينية لقاء التزامها بمبادئ نبد العنف والاعتراف بإسرائيل وقبول الاتفاقات والواجبات السابقة، على الماضي قدما في تطبيق هذه المبادئ. وبدأ بعض الجهات المانحة التفاوض مع الحكومة الجديدة بينما اعتمد معظمها نهجا من التريث والانتظار.

٨ - بيد أن الاتفاق لم يؤدّ مع الأسف إلى تغييرات تُذكر في سلوك العناصر الأمنية والمليشيات. فقد استؤنفت المعارك الضارية بين الفلسطينيين في أيار/مايو ٢٠٠٧. وفي ١٥ حزيران/يونيه، سيطرت حماس على قطاع غزة في أعقاب معارك صدمت الكثيرين بوحشيتها. وأعلن الرئيس عباس حالة الطوارئ وعزل رئيس الوزراء هنية وعيّن سلام فياض رئيسا لحكومة الطوارئ.

٩ - ورفضت حماس الحكومة الجديدة واستمرت في تولي زمام السلطة في قطاع غزة. وعندما فشل المجلس التشريعي الفلسطيني تكرارا في الانعقاد لتأكيد حكومة الطوارئ أو رفضها، وذلك إما بسبب مقاطعة حماس أو بسبب مقاطعة فتح، عيّن الرئيس عباس رئيس الوزراء فياض من جديد رئيسا لحكومة مؤقتة في ١٣ تموز/يوليه. وأعتقد أن السلطة الفلسطينية تبقى السلطة الشرعية الوحيدة وأن غزة والضفة الغربية لا تزالان تشكلان أرضا

فلسطينية واحدة. وما لم تنضو غزة من جديد، بحكم الأمر الواقع، تحت راية السلطة الفلسطينية، ستصعب مواصلة بذل الجهود من أجل إحياء عملية السلام.

١٠ - وفي إسرائيل، واجهت الحكومة صعوبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب الفضائح السياسية والتحقيقات التي جرت في كيفية إدارة الصراع مع حزب الله في تموز/يوليه ٢٠٠٦. ووسّع رئيس الوزراء أولمرت تحالفه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ فضمّ إليه حزب "إسرائيل بيتنا" الذي يحدّد ترحيل مواطني إسرائيل الفلسطينيين. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، انتخب حزب العمل المشارك في الائتلاف الحكومي إيهود باراك رئيساً له. وفي ١٣ حزيران/يونيه، انتخب الكنيست شيمون بيريز رئيساً تاسعاً لإسرائيل.

١١ - واستمرت أعمال العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين وبين الفلسطينيين أنفسهم للسنّة السابعة منذ انهيار عملية أوسلو. ولاقى ما مجموعه ١١ إسرائيلياً و ١٠٥٣ فلسطينياً مصرعهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأنا أستنكر أعمال العنف الداخلي الشديد في غزة، الذي أسفر عن زيادة كبرى في عدد الفلسطينيين القتلى والجرحى على يد إخوانهم الفلسطينيين. وأدين الأعمال الإرهابية بما فيها التفجير الانتحاري في إيلات وإطلاق الصواريخ الفلسطينية من قطاع غزة، الذي استمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير ملحقاً خسائر في الأرواح بين المدنيين وأضراراً في الممتلكات في إسرائيل، والذي استهدف أيضاً المعابر المؤدية إلى القطاع. كما أنني أستنكر مواصلة العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، التي أسفرت عن إصابات بين المدنيين. وأنا إذ أعترف تمام الاعتراف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، أشير إلى أن هذا الحق يجب أن يمارس وفقاً للقانون الدولي، وإلى ضرورة حماية المدنيين ووجوب إقامة آلية مناسبة للمساءلة. وبهذا الصدد، ألاحظ مع القلق مواصلة عمليات القتل بدون محاكمة، التي تستهدف ناشطين فلسطينيين مزعومين وتؤدي غالباً إلى مقتل أبرياء متواجدين على مقربة من أماكن الاغتيالات.

١٢ - وفي ٤ تموز/يوليه، شعرت بالارتياح عندما أفرج عن ألان جونسون، الصحافي البريطاني الذي كان قد اختطفه ناشطون فلسطينيون في غزة قبل حوالي أربعة أشهر من ذلك. ولكن مما يؤسف له أن العريف الإسرائيلي شاليط، الذي أسره ناشطون فلسطينيون في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، لا يزال قيد الاعتقال. وأنا شاكر للحكومة المصرية مساعدتها نحو تأمين الإفراج عنه وعن مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين في إسرائيل الذين يزيد عددهم على ١٠٠٠٠ معتقل. كما أن من دواعي قلقي أيضاً استمرار إسرائيل في احتجاز أكثر من ثلث جميع النواب الفلسطينيين، وأدعو إلى الإفراج عنهم.

١٣ - وقد استمرت العملية العسكرية الواسعة النطاق التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية في قطاع غزة بعد أسر العريف شاليط حتى تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وخلال هذه العملية، وقع حادث مؤسف بارز وقع في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر قُتل فيه بالنيران الإسرائيلي ما لا يقل عن ١٨ فلسطينيا بينهم تسعة أطفال في منازلهم في بيت حانون. وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في جلستها الطارئة العاشرة، تشكيل بعثة لتقصي الحقائق بشأن هذا الاعتداء. وفي رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة، أبلغ سلفي رئيسة الجمعية على أن الحكومة الإسرائيلية لم تبد استعدادها للتعاون على النحو اللازم مع البعثة، وأعرب عن أسفه لعدم تمكنه من إفادها.

١٤ - وأدت الحفريات الإسرائيلية في محيط الدرب الجديد الذي يربط بين باب المغاربة والحرم الشريف/جبل الهيكل في مدينة القدس القديمة، إلى وقوع اضطرابات مدنية وتوتر ميدانيا وعلى الصعيد الإقليمي على السواء.

١٥ - كما أن استمرار إسرائيل في فرض الوقائع على الأرض قد عطل أيضا البحث الجاري عن تسوية سلمية. فلم تف الحكومة الإسرائيلية بعد بما عليها من واجبات بمقتضى خارطة الطريق التي تدعو إلى تجميد شامل لإقامة المستوطنات وإزالة النقاط الاستيطانية. وأود التشديد على أن وقف توسيع المستوطنات أمر ضروري لإقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، ولعدم تقويض مصداقية عملية السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر توسيع المستوطنات وبنائها، وبنى القسم الأعظم منها في الضفة الغربية والقدس الشرقية إذ ارتفع عدد المستوطنين فيهما بنسبة ٥,٥ في المائة. فضلا عن ذلك، لم تُفكك أي من نقاط الاستيطان المقامة في الضفة الغربية والتي يزيد عددها على المائة.

١٦ - ولا أزال ألاحظ مع القلق مسار الجدار، خصوصا لأنه يؤدي إلى مصادرة أراض فلسطينية وتعطيل حركة الأشخاص والسلع خلافا لواجبات إسرائيل القانونية المحددة في فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة د-١٠/١٧، واصلت مساعيّ نحو إنشاء سجل للأمم المتحدة بالأضرار الناجمة عن بناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٧، عيّنت ثلاثة خبراء دوليين أعضاء في مجلس إدارة هذا السجل. كما أن الأمانة العامة في صدد الانتهاء من تعيين موظفين مؤهلين وإقامة مكتب سجل الأضرار في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. وعلى غرار ما أشار إليه بالتفصيل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن مسار الحاجز وطبيعة نظام

إغلاق الأراضي في الضفة الغربية مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بوجود المستوطنات وتوسيعها المستمر، الأمر الذي يشكل خرقاً لاتفاقية جنيف الرابعة.

١٧ - ومن المصادر المستمرة للقلق البالغ عدم تنفيذ اتفاق التنقل والعبور المبرم في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. فمجموع الصادرات من غزة لم يتعدّ جزءاً صغيراً من الأهداف المتفق عليها. وحتى قبل إقفال معابر غزة بشكل أشد صرامة في أعقاب تولي حماس السلطة فيها، كان العديد من المصانع قد أقفل أبوابه ولم يعد في وسع المزارعين تصدير محاصيلهم. ولم يسجل إحراز تقدم على صعيد تسيير قوافل الحافلات أو الشاحنات بين قطاع غزة والضفة الغربية، ولا على صعيد خطط إعادة إعمار ميناء غزة ومطاراتها. وارتفع عدد عمليات الإغلاق الداخلية التي فرضتها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية من حوالي ٤٠٠ عملية وقت إبرام اتفاق التنقل والعبور إلى ٥٣٢ عملية في آب/أغسطس ٢٠٠٧، مما أعاق بشدة الاضطلاع بالأنشطة الاقتصادية المعتادة.

١٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حددت المفوضية الأوروبية، بالاتفاق مع اللجنة الرباعية، ولاية الآلية الدولية المؤقتة ووسّعتها. وبلغ مجموع المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين عام ٢٠٠٦، باستثناء الأموال التي قدمتها جهات مانحة لا تتبع مبادئ اللجنة الرباعية، حوالي ١,٢ بليون دولار، مما يمثل زيادة نسبتها ١٠ في المائة على أرقام عام ٢٠٠٥. وجرى بين حزيران/يونيه ٢٠٠٦ وآب/أغسطس ٢٠٠٧ تم توفير نحو ٥١٠ ملايين يورو للآلية الدولية المؤقتة، منها مساهمة إجمالية من المفوضية الأوروبية قدرها ٤٨٥ مليون يورو، مما ساعد على مواصلة سير العمل في قطاعي الصحة والتعليم على الرغم من انقطاعه لفترات طويلة. وسجلت المساعدات الإنسانية أيضاً زيادة حادة. وعلى الرغم من هذه الجهود الهامة، تبين بوضوح من تردّي الأوضاع أن الآلية الدولية المؤقتة لا يمكن أن تشكل بديلاً من السلطة الفلسطينية.

١٩ - كما عاشت السلطة الفلسطينية في الفترة السابقة لحزيران/يونيه ٢٠٠٧ أزمة مالية لا سابقة لها. إذ واجهت عجزاً نسبته ٣٠ في المائة تقريباً من الناتج الوطني الإجمالي نتيجة لتعليق معظم المساعدات الدولية المباشرة واحتجاز إسرائيل الإيرادات الضريبية التي جبتها باسمها. وأسهمت هذه الأزمة المالية بدورها في تقليص الخدمات العامة بشكل حاد. وظلت معظم المدارس العامة في الضفة الغربية مقفلة لفترة طويلة من الزمن؛ وكانت المؤسسات الصحية العامة تقدم خدمات محدودة فقط؛ ولم تعمل الأجهزة الأمنية بشكل فعال بسبب عدم دفع أجور موظفيها.

٢٠ - وأدى تولي حماس زمام السلطة في غزة إلى غياب قوات السلطة الفلسطينية عن المعابر وتوقف معظمها عن الاشتغال. وقد أعربت عن قلقي إزاء الآثار الإنسانية والاقتصادية الناجمة عن هذه الحالة، وكرّرتُ مناشدتي جميع الأطراف العمل بشكل بناء لفتح المعابر. ورغم دخول المساعدات الإنسانية غزة، فإنها لا تكفي لوقف التدهور الاقتصادي الناتج من العجز شبه التام عن استيراد المواد الخام التي لا بد منها لإنتاج السلع الصناعية ولأعمال البناء، وعن تصدير المنتجات الزراعية والسلع التجارية. ويقدرُ أن ٩٠ في المائة من قدرة غزة الصناعية قد سُلت وأن أكثر من ٧٠ ٠٠٠ عامل قد صُرفوا منذ حزيران/يونيه. وتعيش نسبة ٨٠ في المائة من سكان غزة على المساعدات الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة.

٢١ - وقد تحسنت الحالة المالية للسلطة الفلسطينية بفعل قرار المجتمع الدولي إعادة فتح الحوار معها في صيف عام ٢٠٠٧ وتحويل الحكومة الإسرائيلية الإيرادات الضريبية الفلسطينية إليها. وهذا ما مكّن رئيس الوزراء فياض من دفع بحمل مرتبات موظفي السلطة الفلسطينية الـ ١٦٠ ٠٠٠ للمرة الأولى منذ ١٥ شهرا. ورغم هذا التقدم، لا تزال الحالة المالية للسلطة الفلسطينية هشة، إذ إن هيكلها المالي لعام ٢٠٠٧ يعاني من عجز في العمليات الراهنة يناهز ١,٦ بليون دولار.

٢٢ - وأنا أرحب بتجدد الجهود الدبلوماسية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمساعدة الأطراف على استئناف الحوار وتذليل العقبات العديدة التي تقف في وجه السلام. فقد جدد الرئيس الأمريكي بوش، في كلمة ألقاها في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧، التزامه بالحل المتمثل في قيام دولتين وأعلن عن عزم الولايات المتحدة الدعوة إلى عقد اجتماع دولي في الخريف. واستندت هذه المبادرة إلى الجهود التي تبذلها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس منذ بداية عام ٢٠٠٧ لتيسير عقد اجتماعات منتظمة بين الرئيس الفلسطيني عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي أومر. وقد اجتمع الزعيمان عدة مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير لإجراء محادثات على قدر كبير من الأهمية.

٢٣ - وأنا أشجع الزعيمين على التوصل إلى تفاهات حقيقية وأساسية بشأن مسائل الوضع الدائم التي ستبحث في الاجتماع الدولي، إضافة إلى وضع خطة لاتخاذ خطوات إضافية، دبلوماسيا وعلى الأرض. ويمكن لهذه الخطوات أن تنطلق من الخطوات التي سبق اتخاذها، مثل تحويل الإيرادات الضريبية الفلسطينية المحتجزة إلى السلطة الفلسطينية، والإفراج عن ٢٥٦ معتقلا فلسطينيا، والاتفاق على عدم اعتقال ١٧٣ مطلوباً. ويجب أن تؤدي الخطوات الإضافية، من بين أمور أخرى، إلى إنهاء توسيع المستوطنات وتفكيك النقاط

الاستيطانية، وتحسين الأداء الأمني للسلطة الفلسطينية، وتعزيز التعاون الأمني، وتخفيف القيود على حرية حركة الفلسطينيين، وفتح فرص اقتصادية جديدة أمامهم.

٢٤ - وسيضطلع رئيس الوزراء البريطاني السابق طوني بلير، الذي عُيّن ممثلاً للجنة الرباعية في ٢٧ حزيران/يونيه، بدور حيوي في المساعدة على تنفيذ هذه الخطة. وقد باشر بتفانٍ مثير للإعجاب مهامه الجديدة لدعم إصلاح المؤسسات الفلسطينية وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. وتتعهد الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللازم لكفالة نجاحه في مهمته.

٢٥ - وأرحب بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية وعدد من البلدان العربية للنهوض بالمساعي الإقليمية الرامية إلى تحقيق السلام. فقد أكدت جامعة الدول العربية من جديد مبادرة السلام العربية في ٢٨ آذار/مارس في الرياض. وشكلت لجنة متابعة وزارية أفرقة عمل لفتح حوار مع الشركاء الدوليين وإسرائيل ولزيادة توعية الجمهور بما يكمن في هذه المبادرة من آفاق، وفي تموز/يوليه سافر وزيراً خارجية مصر والأردن إلى إسرائيل للتباحث مع الحكومة الإسرائيلية. وأشار أيضاً إلى أن الجمهورية العربية السورية تواصل الإعلان عن التزامها بمبادرة السلام العربية.

٢٦ - وأرحب كذلك بمقترح النرويج إحياء لجنة الاتصال المخصصة التي لم تجتمع منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وسيتيح الاجتماع القادم، الذي سيعقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، فرصة لمناقشة إدارة المساعدات المقدمة للفلسطينيين، والدعم المالي للسلطة الفلسطينية، وإصلاح المؤسسات الفلسطينية، بالتشاور مع ممثل اللجنة الرباعية. وسيشكل خطوة تمهيدية لمؤتمر الجهات المانحة للإعلان عن التبرعات المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر. وفي هذا السياق، يُتوقع أن تصدر السلطة الفلسطينية، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، هيكل نفقات متوسط الأجل لفترة ثلاث سنوات. وآمل أن تأخذ هذه الاستراتيجية احتياجات الفلسطينيين كافة، في الضفة الغربية وفي قطاع غزة في الاعتبار.

٢٧ - وظلت الأمم المتحدة منخرطة في العمل على المستوى السياسي. فقد زودت الأمانة العامة مجلس الأمن بإحاطات شهرية عن التطورات في الشرق الأوسط، وكلما كانت الحالة على الأرض تستدعي إطلاعه بشكل عاجل على آخر المستجدات. وقد سافرت ثلاث مرات إلى المنطقة منذ أن توليتُ منصب الأمين العام. وشاركت كذلك في أربعة اجتماعات للجنة الرباعية التي أعيد إحيائها، وأسستُ اجتماعاً لها في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وسيجتمع أيضاً باللجنة الرباعية أعضاء لجنة المتابعة التابعة لجامعة الدول العربية المعنية بمبادرة السلام العربية. وأنا واثق من أن هذه الجولة من المشاورات ستساعد في رسم إطار الاجتماع الدولي الذي سيعقد في الخريف القادم، وعمل السيد بلير الوثيق الصلة به.

٢٨ - وأغتنم هذه الفرصة لاستنكار أي أعمال تهديد أو عنف تستهدف موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية الناشطين في الأرض الفلسطينية المحتلة بشكل عام. وإني قلق بشكل خاص من كون الفلسطينيين وموظفي الأمم المتحدة الدوليين يلقون معاملة تزداد تعسفا من جانب السلطات الإسرائيلية، وأتطلع إلى تحسن هذا الوضع عقب المفاوضات الجارية مع الحكومة الإسرائيلية. ويساورني القلق أيضا إزاء أعمال العنف الفلسطينية التي تستهدف موظفي الأمم المتحدة، كما حصل داخل منشآت الأمم المتحدة أو في حوارها المباشر، وفي أماكن أخرى في غزة. فقد قتل موظفان وطيان تابعان لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وجرح آخرون بينما هم في خدمة الشعب الفلسطيني. وإني لأشيد بتضحياتهم.

٢٩ - وفي هذه الظروف الصعبة والحافلة بالتحديات، أود أن أثني على شجاعة موظفي الأمم المتحدة العاملين في الأرض الفلسطينية المحتلة وعلى تفانيهم. وأنا ممتن بشكل خاص لمدير عمليات الأونروا في غزة ومعاونيه والموظفين الأمنيين الذين لزموا مواقعهم في أوج الاشتباكات في حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وأود أيضا الإعراب عن عميق تقديري للأفكار ودي سوتو ومايكل وليامس، منسقي الأمم المتحدة الخاصين لعملية السلام في الشرق الأوسط، الأسبق والمنتبهة ولايته، ولممثلي الشخصيتين المتتالين لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وموظفي مكتبهما، وكذلك للمفوضة العامة للأونروا، كارين كونغ أبو زيد، وموظفي الوكالة وسائر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها كافة، الذين لا ينفكون عن توفير خدمات أساسية واستثنائية في ظروف شاقة وأحيانا خطيرة.

٣٠ - وما يدفعني إلى الأمل في هذه المرحلة هو الحوار المتجدد والهام الجاري بين الأطراف، والالتزام الذي أعاد تأكيده المجتمع الدولي. بمن فيه الشركاء الإقليميون، بالجوانب السياسية والمتعلقة بالمساعدة لعملية السلام. كما تطمئني استطلاعات الآراء المتكررة التي تظهر أن أغلبية السكان، من الجهتين، تؤيد تنفيذ الحل المتمثل في إقامة دولتين دون اللجوء إلى العنف. غير أنني لا أزال مدركا للتحديات تمام الإدراك، وخصوصا في ضوء سياسة التوطين الإسرائيلية المستمرة، وانقسام الأرض الفلسطينية المحتلة بحكم الأمر الواقع، والتحديات المتمثلة في تحسين الأداء الأمني للسلطة الفلسطينية وإنعاش اقتصادها، وإمكان لجوء معارضي التقدم في عملية السلام إلى العنف محاولة منهم لتعطيلها. وأشدد على أن من الأهمية بمكان أن تكف حماس عن بذل أي مساع لإقامة حكم منفصل في غزة وأن يسوّي الفلسطينيون خلافاتهم الداخلية بوسائل سلمية ويتحدوا من أجل تحقيق السلام تحت راية السلطة الفلسطينية.

٣١ - وبصفتي أميناً عاماً، سأواصل كفالة أن تسعى الأمم المتحدة إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية متصلة جغرافياً وقابلة للبقاء، تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل آمنة، وذلك في إطار تسوية إقليمية شاملة تتفق وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ووفقاً لخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية ومبدأ الأرض مقابل السلام.